

١٠٤
حاشیه شرح مسلم





فایزیه کماله شریف خان دیوان بر عهد التتباب
۱۶۶۰
۲۴



منه و كذا في كتاب الفقه لا اله الا الله محمد رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صور ماء الارطام صوراً عجيبةً تتغير في اركانها تقابل ايمان الملكة المتوكلين
وتكشف له امسكها لا محجة لا يكتسبها تاجها اقيسية يقول الكروبيم والعلوه والسلام على
الطق جبر اصم اجسادات قصم به جدر منطلق الالسنه من الفصحاء ونبيه عظم ائمه ولوي
نبوة لطلو الغيب نبهات عقيدته بها حج الماعز و بان صدق قضايه الشرعية
كذب تقايفها استخانة الطيار وان يدخر في وادعها الذراع استعاده الملكة
مراتب جردق الاتقياء ثم العلوه والسلم الى بيت الزيناء خزان العلم و اصول الكرام
ثم على اصحابه الاخيار و اصحابه البار

[illegible]

مسر لا زمان والقول واللا يلزم ان يكون الشيء واحدا صورة تان في الدنيا ولا يجوز على التخييل
الي الوجود ان السليم ان العلم صفة محصورة بها الاكتشاف واللا زمان صفة لم يكن كذلك
بحصل منه احد الاكتشاف لم يفيد للنفس انتمى اقول وبه يستعين ان الاخر وروا لا يكون
الا زمان غير الكيفية العلمية عند رايها على ما يحكم به الوجود ان الكثر انما بات ذلك بل لا يليق
الذي ذكره ولك الفاضل لا يجوز ان يمتنع لعدم لزوم الصور تان للشيء الواحد او كان
العلم عبارة عن معرفة احواله الادراكية كما هو مذهب ذلك الفاضل وغيره من المحققين
فكونه احوالها آه لان التقديرات على التقديرين في الكيفية القابلة للنفس وبها لا يكون
الا السبيل والاجمال والتفصيل في فروع التركيب لئلا يأتى اقول وبه يستعين بمقتضى
لم لا يكون ان يكون الاجمال والتفصيل باعتبار حصوله فان حصل الحكم دفوعه فغير احتياج اليه
متعددة فاجال وان حصل بعد صورة متقدمة تفصيلي في ذلك ولي بالتبادر عبارة المصنف
وعدم التفصيل في غير الاجمال نسبة الي التفصيل آه وهي كون متعلق بمصلحة
بعد التفصيل في الترتيب المحمدي اية على ما مضى قوله انكشاف الاكام اذ كان الاكام في غير حصول
التفصيل بمعنى قوله وهو المنطوق الا زمانا الكبر يستلزم صورة متقدمة وقبل حصول

صورت متعدي ولا يتصور كغيره المتعدي انتهى . نقل من هذا ما لا يعرفه الا اهل البيت
من غير ان يلاحظ ان هذا لا يجرى مجرى انما يلاحظ النسبة المحلولة في الحكم بالتمام المنطوق
لان المنطوق من حيث كنهه لا يكشف عن حقيقة دون فيه صور متعدده آه وهو الركن الحكم
وهو رده الحكم عليه وبه وان الحكم بمعنى الوقوع والادوات انتهى بالكلية منتهى ان المقسم
لا يصح لان الحكم كالكائن كيفية او كانه قد يكون اللادراك النسبة او القضية فلا مانع
منها ما يستلزم صور متعدده وان كان من الماهيات فما باله يتعلق بالنسبة او بالقضية او بالشيء
او بالكل بل كونه النسبة الباطنة هو كل ذلك يستلزم صور متعدده ما قولك ويستلزم
التقدير في متعلق عند المصنف بالتمام وهو قد يتكشف في غير احتياج في تخصيصه وقد كان
الاستحسان اجمالي وانما احتجنا بتخصيصه الى صورته فلا اكتشاف المتعلق بذلك الاتمام
فخصيصه في ذاته من الاتمام وان كان يستلزم صور متعدده فخصيصه في ذاته لا يتحقق من ذلك
لان كنهه احتجنا الى تخصيص الاتمام الى صورته فلو كان ذلك الاتمام هو المتعدد المتعدي
ولم يتعدي الى الاتمام فتداه كماله في الاتمام فماذا في غير ذلك من كلام المصنف في
الكتابات فعلق التقدير بالنسبة فما باله لم يرد في التخصيص بل هو المتعلق بالتمام

[illegible]

[illegible]

اقول وبسبب كونها كائن الشيء الخارج بحيث لا يكون له علاقة بغيره بباطن أصلا بمعنى زيد قائم
الوجودان السليم مسلم واما اذا كان الشيء الخارج معلقا بمخصوصة وارتباطا خاصا
فغير قبول حكمه كامل ولعله الحكم الثالث الاول آه فبقاؤه الاحتمال الثاني ان يقال
لانا لانهم فرضية زيد قائم لا الموضوع والمحمول للموضوع والمحمول وتثبت المحمول للموضوع الذي هو
معنى العلم لا الموضوع والمحمول حال الارتباط بينهما كما ذكر آه المرأة آه بل هو مقصود
بالذات فلا يتعلق بالمعنى المحر في الغير المستقل الغير المقصود بالذات بل لا معنى للوجود
احول في الاحتمال الثاني آه قد عرفت حاله او الدارعة آه الترخيص بالنظر الى ثلث
اجزاء القضية ويرجع لاحد آه السيد الزاهد وان كان متعلقا بالتقدير بالموضوع
والمحمول حال كون النسبة رابط بينهما لكن لا يقول ان التقدير في تصور الموضوع والمحمول
فان الاو حان كقضية غير علمية عند نسبة النزاع اللفظي آه انما حان نسبة
لان متعلق التقدير وان كان عند كل واحد غير الاخر كمن معنى التقدير عند كل واحد منهما
عبارة عن الهوية كما قد انما حصل الاختلاف في اعتبار المعنوية في اعم تحقيقا
من لفظ التقدير آه اعني المتدق به خياطة كونه منها انه لو اخذ اخره وهو

أكون للتصديق فيها لعدم خبرها بالادراكية فمتعلقة بالعلم ان يقع فيه الاختلاف فالأصل
 بوجهه كذا لانه لا يتعلق بالمشية اليه بل بغيرها ان يكون في الضرورة فكونه متعلقا ^{مستقلا} ^{مستقلا}
 وان كان لا يسمع وتبين ان البداهة بدية الوهم لكن في الضرورة فكون التصديق ليس
 كادراك المادة لا يقع بدون البرهان ومنها التصديق يجوز ان يكون للحكماء عندهم كذا
 بغير تحقق العلم او المحمول حركونه مرتباً بالموضوع او الموضوع حركونه مرتباً بالمحمول
 من كلام ما يتعلق بتلك المذاهب بل ذهب السيد ومعهما المعارضة وهو ان تصديق الاقرب
 العلة في الأمور الثلاثة كيف الاذعانية ^{تعال} بل احتمالات منها آه لا يخفى ان الإرادة ^{تعال} الله
 من فهم الهيئة التركيبية والاتحاد ترتيبية ثم ارادة الموضوع والمحمول بان تصديق التركيبية
 اعني الاتحاد على الاختلاف بين الموضوع والمحمول كما هو في النسبة رابطة بينهما ثم
 بعد ارادة مفهوم القضية بان تصديق المراد فهم الهيئة التركيبية مفهوم للنسبة التركيبية ^{القضية} اي
 لان مفهومها منبوت للمحمول للموضوع والاتحاد من النسبة النسبة آه نقل عنه اختلف
 فان متعلق الاتحاد بالواقع الذي هو في القضية او القضية نفسها والمشهور هو الاول
 والتحقيق هو الثاني وهو كما روي في قوله في الفاعل المحمود نحو غوري في تعامل حتى تصير ذلك

[illegible]

التي هي في الحقيقة منسوبة الى الذات لا الى غيره
والمعنى الثاني ان التوجه الى الذات يكون اقوى من التوجه الى الاخر
لان الذات هي التي تستحق التقديرات ارجاها الى ان العقل الى الموضوع والمحل في النسبة فقط
لانها لان المركب بمعنى هو غير منسوبة في ثم تارة ذلك الفصل لتقول هذا الامر لا
ليس كما في الفصل بل بسيط بالفعل مركبا بالقوة فلا بد من عدم استقلاله بالضرورة فتقول هذا
لا يعني في الحقيقة لان النسبة وكذا الموضوع والمحل في الكائنات من الاجزاء التي هي في
الامر الاجمالي في عدم استقلاله عن اجزائه على ما هو في الحقيقة مع كل واحد من اجزائه
الكائنات تلك الاستيعاب في ان تعلق التقديرات بما هو خارج عن تعلقها خارجا عن القضية
والضرورة كما في فصل في ان تعلق التقديرات بالمتنوع في كماله في الخارج وحيث
غير المعنى الاجمالي في انهم وحيث الكمال عليه من كلام الله عز وجل في قوله تعالى
بان المركب المستقل وغيره كما يكون لا غير مستقل لواقعة المركب اليه كما هو خارج عن نفسه
كذلك في ذلك وحيث بان ما هو متصور في كماله لا يمكن عليه وبه لا وحده ولا مع غيره
لان ما هو متصور في كماله لا يمكن عليه وبه لا وحده ولا مع غيره

وحيث تخرج الملاحظة مقصودا وان قصد واحد والنسبة لا تتعلق بها العقد بالكلية ودفع
البيان بان اتحاد الكل وانجز الذي ينبغي الملاحظة مسلم واتحاد الكل مع انجزه لا يقول وبه
البيان ان في التفرقة محل ما قبل لان لكل عبارة غير لا جزاء فكما ان الملاحظة التي لا تفرق
بما رتبته وانجزه بان النسبة وان كانت غير مستقرة حال التفصيل وملاحظة بان
البيان ينبغي ان يكون الملاحظة الامر المحقق بقول المتعلق الذي لا يثبت بالذات ولكن المستقل
اذا يكون غير مستقل اذ الملاحظة المستقلة تتعلق بالامور التي لا يتغير المستقل بالقياس انتهى
تم القائل في الاستدلال وقد عرفت ان النسبة في نفسه لا تعتبر في الملاحظة كما عرفت
من ما مر عليه لم انتهى في الفهم من قبل فوجه القائل بالانتمى به عاجل لانه في الحقيقة
لا يوجد في الحقيقة فان قد يكون في الامر ولكن لا يلاحظ ان معنى واحد المستقل ولا يتعلق
بالاخرين انتهى قوله تعالى ان يرفع اليه الصلوات والادوية والادوية والادوية والادوية
لا يجوز ان يرفع اليه الصلوات والادوية والادوية والادوية لا يرفع اليه الصلوات والادوية
وهو شيء واحد في الملاحظة كما عرفت في الفهم من قبل فوجه القائل بالانتمى به عاجل لانه في الحقيقة
لا يوجد في الحقيقة فان قد يكون في الامر ولكن لا يلاحظ ان معنى واحد المستقل ولا يتعلق

[illegible]

وتأنيدها بالاعلم كذا لسماعه فله وان لم يكن محكي عنه في حقيقة لكن المحكي عنه في الخارج بحسب الظن
السامع فيخلق التقديرات بحسب ما حصل له من خلق التقديرات عند المحكي عنه سواء كان في
الخارج في حقيقة المحكي عنه بذلك واد اعلم بالعودج اعترض عن ذلك بانه لا يكون له وجود
الموضوع والمحمول فيكون النسبة رابطة بينهما بان تعلق التقديرات بالكلية فيمكن ذلك كغيره مع
الوقتية بقاها له احدا او تعلقه من حيث وجود الالفاظات كما فكر تعلق بالاجمال اقول
ولا يشترط كون النسبة رابطة بين المحمول والموضوع لوجب نوع الاتكام والوجود بينهما فخل
ذلك التقدير لعل ان يكون هذا هو الوجود التقديرات وبان هذا مفادهم للضرورة فانها مظنة
بانها لا يعلم بان التقديرات والتكديرات بالابواب النسبة التامة اقول بل يستلزم لعل
كون النسبة واسطة لا يكون السيد انهم كما يظهر في جهة كون النسبة له لكن طرفيها
عندها كواسطة التمكن من الوجود والتمكن كواسطة الشرط فلا يلزم تعلق التقديرات
لغير المستقل كمن يريد من المستحيل ما لورده على غيره وهو ان يتصور الحصول التقديرات فعنده
فخل لا غلط للموضوع والمحمول فيكون النسبة رابطة بينهما كذا واد اعلم بحقيقة ما قلنا
التكديرات في قوله في التقديرات التي لا يكون لها وجود في الخارج كالمحمول ما يكون له وجودا

بالوضع الاتري هذا الحق عند تفكيره في عالم الادوات ان القيام زيد اقول وبتعين ان الا ان
 العبارة لان ما له يرجع الى بعض المذاهب المذكورة وهو ان يكون متعلق التصديق اما بالادوات او
 بالحق عند تمام الادوات لا يتحقق بانك كذا في المعنى في عالم القيام زيد عالم منقسم اليه نسبة كما في نسبة
 الوجود ان يكونا بدرجتين احد ان متعلق التصديق الموضوع وكونه مرتبطا بالحق والآخر ان يكون
 للكليل ووجه الى العليل في قولنا ان الادوات كصفة غير اذ كلفة وهو ان المتعلق
 بالنسبة من الطرفين وان لا يمتنع ان يكون ملحوظا ولو لم يلاحظ للطرفين ولو لم يلاحظ
 والله اعلم بالصواب ثم القضية انما يتم بما هو في تلك القضية انما يتم
 الموضوع والمحمول في نسبة بينهما لا يحتاج الى المعاني في ذلك ان يكونا موضوعا ومحمولا في نسبة
 الفهم يعقل من ذلك النسبة التي بين عين وملك للمعين بالاجاب وطلب فاللفظ اذا اراد ان يكون
 عين وملك للمعين به ما في الظاهر يجب ان يتضمن دلالات دلالة على المعنى الذي هو موضوع وخر
 على المعنى الذي للمحمول وتالذ على العلامة واللات بمطابق بينهما سبب اذ في آخر العلوم
 مطلب بل تقسيم الى قسمين سبب وركب السبب على وجهين حقيقي ومنهوي والعقد
 الى على سبب على مركب في العلم السبب على وجهين حقيقي ومنهوي والعقد

اي السؤال ان تورين فرفقة اما العمل المركب فهو على الشيء مني اوف السواء لا يوجد على نفسه وفي
فرفقة السواء ان فرفقة الشيء كجانب حقيقة فرفقة الشيء وتورين حقيقة فرفقة الشيء على الرتبة المنقطة
من رتبة الوجود وهو العادة من اجل ان رتبة الوجود واسطة فرفقة الحقل اصلا والوجود منه سوال كذا
فرفقة الشيء كجانب رتبة الوجود انتهى قول وبه يتبين تقسيم السبب الى العنصرين فرفقة
وموقوف على تقدم رتبة العرف على الوجود ولا يفرقة اصطلاح جديد ليس بغير لزيد ليست
مستندة الى مستند هو وجود الشيء فرفقة حال السيد الزاهد ان القضية اجمالية بال
سواء كانت قضية بسيطة او مركبة مستندة على الوجود الالهي والعدم الالهي وليس بها الحكم من حقيقة
المركبة على ما في بعض الافاق القضية المستندة لا بد فيها من الارتباط بين الموضوع والمحمول سواء كان
المحمول مفرد الوجود او غير كذا فانه به الضرورة تحقيق المقام ان المحمول الذي هو الوجود وجود
وجود الموضوع المحمول الذي هو غير الوجود للموضوع في السببية البسيطة كجانب على فرفقة الامر لا
الى وجود الالهي كجانب كفاية والعقد الذي انتهى الى ان في السببية المركبة جانبا كجانب
الاختصاص في كفاية الالهي بترك الصافي اه اي المسبب الى الصانع اه المميز ان لا يتم
وكذا في اللغة فالسيد عز الدين كذا في اللغة كذا في اللغة كذا في اللغة كذا في اللغة كذا في اللغة

بأن كل الشئ
أو حقيقة والمجازاة إنما يشترط في اعتبارها في اللغة والثاني
على أن يكون في محالها أو في محالها الثاني أو في محالها الثاني أو
بغير ذلك وركب كذا في وجوده البين في محالها أو وجوده المحتمل في وجوده للمعنى
من العالم إذا المراد هو وجوده البين في نفسه في محالها أو وجوده في نفسه في محالها أو وجوده في نفسه
ووجوده المحتمل في نفسه في محالها هو بغيره في نفسه في محالها أو وجوده في نفسه في محالها
لكن إنما هو كمنشوف في العالم فإذا كان هذا الوجود الالهي في محالها أو وجوده في محالها في نفسه
فمنه بالذات بل إنه أحد اعتباراته التي عليها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها
قاله بقوله العلوم وتلكه صدر الشيرازي في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها
ويعبر رابط في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها
بالنوع أم لا ثم في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها
المستقل أي وجوده في نفسه ثم زعموا أنه حقيقة الثابتة في الشئ لا يكون
واسطه الوجود في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها
الذي هو واسطه في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها أو وجوده في محالها

١٠
ان غرض من ذلك ايضا لوجودها في جميعها حتى يصير الوجود المحل لا يستحق ان يسمى بالشيء
طباعه ووجهه بان ينفك عن الوجود في الشق الاول وهو مفهوم مستقل بالتفصيل وهو الذي
فعله على ان يخط با هو يكون هذا اسما حقيقيا واما الحقيقة في جهة تفصيل موضوعه فهو
الاشياء في مفهومها ما هي الحقيقة موضوع ويكون هو عينه وهو موضوعه ان كان موضوعه ولا
بذلك مما لا سبيل بالتفصيل ما في النعوت والصفات التي هي موضوعات في انفسها ثم انما
الاسم الذي لا ينفك عن الحقيقة بالاشياء الصاعية او الحقيقة والمجاز على المعنيين احدهما
المراد من الحقيقة الثانية في ما يستلزم ان يكون في الشيء الذي هو من الصفات في انفسه
ولكن ان يكون من صفات او من صفات ملاحظة معتبرا بالاعتبار في الغير ^{للمعنى} وهو ما لم يكن
فكل باب هو وجودها للمعاني اه ان كان المراد لوجودها بالمعاني هو الشق الثاني عند غايته
فمنها على وجودها من انفسها وان كان المراد بالمعاني هو الشق الاول فمقتضى المسألة هو وجودها
عين المعاني في حد ذاته من من الغنائم التي هي بالفعل من احوال وبتعيين ان المراد من الشق الثاني هو
مستقل الحقيقة بغير موضوعه اعتبارا بغيره على انه للغير فلهذا يتبعه على وجوده الا ان
فمنها لان وجودها من في انفسها على ان يكون في حد ذاته بغيره على انه للغير اي للمعاني

على الحق الاول متباين مستقل عن الوجود المستقل ولا يخفى ان وجوده لا يلزم من وجوده في نفسه ما يستلزم
مستقل بل ان وجوده في نفسه اعتبار غير مستقل فتأمل ما ذكره الخليل بالبدال والله اعلم بحقيقة حاله
وهو موجوده لانه في نفسه لا يلزم من وجوده الى الوجود حتى يكون موجودا مستقلا عن الوجود
حتى يكون موجودا فاعلم ان اعتبار ان وجوده في نفسه هو وجوده في نفسه يعني ان الوجود وجودا
كما يكون البياض وجودا في كلام الشيخ اه عا في التعليل وجوده لا يلزم من وجوده وجودا في نفسه
سوى الوجود الذي هو الوجود واتمنا في نفسه اه قال السيد الزاهد في كتابه ان الحقيقة السالبة
خبرها غير المحكي عنه سلب شي من نفسه وهو محلي بعبارة السلب شي من غيره وهو في الحقيقة
والمحكية سلب النسبة لا ياتي في ذلك بالسلب كونه في غير مستقلا بل في نفسه سلبه في ذاته
التي هي المتأخر من ان خبرها سلب نسبة السلب لا يلزم في المحكية ولا المحكي في الوجود ان
الصحيح مطلقا في الوجود مستقلا عن الوجود في كل من كان له وجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه
لكن لا سلب نسبة الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه
الكليل في العلم في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه
باعتبار نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه مستقلا عن الوجود في نفسه

خرج احد يد العلة المحيية ولا يخرج ما فيه لانهم ان ارادوا ان الوجود موجود في المركبة في دونه فكيف يمكن
انه من الاشياء التي لا وجود لها في الوجود وان ارادوا ان الحكمي منه صالح لا يتوافق الوجود الا على قسمين
البسيط لا يشتمل عليه لكن المركبات التي صادف محلاتها انتم اعية كذلك وان ارادوا ان النفس
الوجود الا على الواقع في ظاهره انه كما ان المركبة صالحة على البسيط وكان ان وجوده مساهم في حقيقة
في انفسها بحيث لا يكون لها كذا كذا وجود الوجود فان الوجود في الكليات المتكررة والاشياء والجملة
الوقت بين العمليات للمركبة بالبسيط وان كانت في دونه فكيف يمكن مساهمته والله اعلم بالصواب
ويستعين انما انما ان النفس الوجود الا على الواقع لكن لانهم ان البسيط صالحة له فانه لا يوجد في
الاشياء التي لا يشتمل على البسيط فان قلت ثبوت شي في اي وجود في المعنى الموضوع لوجود في
البسيط فانه يكون الوجود في الكليات قلت كذا لان ثبوت شي في اي وجود الموضوع في وجود الموضوع
كما هو شأن الاله فينا الصريح في غير الموجود في الوجود انما انما انما فينا ما يحكم به الذهن التكليم والاعمال
والحق في كل ما يشتمل على الجليل يحكم ما لا يعتقد ان السيد الزاهد انه صرح بان التقديرات
بما هو مساو كانت له البسيط او كونه متميز الوجود الا على عدم الوجود فينا الحكم فنفقه
بالعلمية المركبة من انما المعجز لا في الوجود فينا من الوجود فينا في الوجود فينا في الوجود فينا

١٠
 كان المولى من غير الوجود او غير كماله بسبب الضرورية
 بعض الظواهر لانه اذا كان جسم بلا خطه و لون و جوده و دونه لم ينفك القضية
 كما يقول السيد الباقوان معنى زيد معنى زيد و كذلك السبب لانها خارج الى النفاذ القضية الى اللفظ
 نسبة الوجود الى البياض الذي هو المولى الى الوجود و اللفظ الذي يبين اللفظ من قسطنطين
 و غير من غير ان هذا الاختصاص في الحقائق بالانفكاك في الوجودية لقول و بالستين لقابل ان يقول ان كنه
 المولى و اللفظ من غير انهما اذ هو كنه و هو حقيقة اللفظ لانه لا يتكلم من هذا الى اللفظ
 اي اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 حقيقة اللفظ من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 فلا يتصور ان يكون اللفظ من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 و ان اللفظ من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 انتهى اعلم ان هذا القصد في تسمية اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 قضية المولى انما هو كنه اللفظ لا من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ
 من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ و اللفظ من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ

على تعريف الشئ الاول قوله قد يتم القضية من نسبة رابطه ومنه النسبة رابطه الحكيمة
 حيث لا يوجد به علمه واما كل العقد واما تلك الرابطه فيكون في الهيكلة البسيطة ليست عليها دار
 القضية فذلك سنالك هذا مستقد لا بدارة فخرج الترتيب في نفسه وهو في ضمن المحل او البديهي
 يوجد في كل من هذه الهيكلة البسيطة او المتضمنين زيدا موجودا زيدا وهو الموجود في الاتي المبين قال في
 في المساقط من الاتي من الهيكلة البسيطة هو الوجود ولو العلم رابطا على النسبة القضية فاعني انما يتبين
 ودو النسبة الحكيمة رابطا على نسبة الوجود في الهيكلة البسيطة في نفسه نسبة الوجود
 الوجود والعدم رابطا واما يرد به الاعم هناك هو وجوده في الشيء او انما في هذه الحالة في الوجود نسبة
 وفي النسبة الحكيمة المستقرة قبل العتود فان احسن في تلك نسبة في فوط في وجوده في الوجود في النسبة الحكيمة
 واما النسبة الاخرى في نسبة الوجود الى المحل او الموضوع مع وجوده في الوجود في كل
 الشئ واعني قد ظهر من بيننا انما في نسبة تلك القضية فاعني في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة
 اذ في هذه النسبة القديمة في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة فاعني في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة
 فاعني في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة فاعني في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة فاعني في نسبة الوجود الى النسبة الحكيمة



١٢
 الفاعل في هذا الموضع والاعتراف على ان الطرف المخرج ليس قد افاضت على النسبة الحقيقية والطرف
 الرابع ان النسبة المضافة كان يمكن ان يتعلق التقدير بالنسبة ووجد ان بها من النسبة الحقيقية فاعلم
 ان النسبة المضافة هي تلك التي يكون فيها النوع من التقدير اعني الطرف على النسبة الحقيقية
 والنسبة المضافة هي التي يكون فيها الطرف المخرج هو الطرف الرابع فحينئذ ان يتعلق المخرج بالفاعل
 بنسبة واحدة ووجد ان هذا ما ينبغي ان يتحقق انما هو كالتقدير في الوجود ان فالقول يتعلق للطرف
 بنسبة حقيقية غير حرة مثل ان اقول وبنسبة لا نسلم ذلك ان مخرجها ان اذا كان مخرج
 المدلول القضية فكيف ان يتعلق به الظن فان النسبة الثبوتية اذا كانت سالبة الوقوع على خط
 وقوع النسبة السالبة احتمالا في صورة كون الظن مركبا يتعلق بالطرف الرابع بالنسبة الثبوتية و
 المخرج بالنسبة السالبة للملاحظة متعا بالنسبة الاجانبية فان قلت فلم يتعلق بالظن ح القضية
 الواحدة قلت متى يتعلق بالقضية الواحدة خلق الطرف الرابع بها فان الملاحظة عليه وانما تركب
 التاميد والتحليل الى فانه يمكن ان الظن بسيط لا يتكون من اقسام ولا يلاحظ فيه الطرف المخرج
 بل هو العلم بالحوادث المخرج والمقاب خفية من اهل العمل القابل لتركيب الظن يعرف التحول
 ان لا يوضع النسبة كذا كان الطرف المخرج من ذلك متعلقا لم ينفذوا اليه فالقول

[illegible]

١٢
 كذا قالوا في الفارق بينهما النسبة القائمة بالوجود أي الوقوع أو اللا وقوع أي كذا المخرج قوله الخبير في قولهم
 اتحاد متينهم وانضم فمهم ما يظهر عند التأمل الصائب يحتاج متعلق التقدير والقصد أو اتحادها
 ذوها التقدير في عندهم كقيد أو كقيد من نسبة في القضية أو القائل في أن النسبة القائمة بالوجود
 معتقده عندهم فإطلاق الشرطية في فعل مع أنها ليست متقدمة بها في بعض الصور كقولنا المكان زيد
 كان ما يحتاج به من النسبة بالتصور فعلم أنه جرد ادراك تلك النسبة ليس بواجب كونه ليس كذلك بل بالاعتبة
 التي هي مسطحة بالكتابة كذا في التحقيق فعد اعتبار حصول الألفاظان التقديرين أو تصورهما على الفاضل
 بل في الحكم كذا في إطلاق الشرطية الصادقة والكاذبة لكن لا معنى لحدوثها بل بعد لحاظ الوقوع في مراتب
 كذا في التحقيق وبه يستبين ذلك لتمام مشترك في الشرطية في تعلق التقديرين والقصد فليس معنى الشعارين
 هو المذهب من أنه بعد فهم الدليل والمظهر هو المشكوك عندنا بل هو في الدليل ولا يتصور
 أنه لأن التردد في الوقوع أو اللا وقوع يجوز لا يتصور فعد بوجه لا يمكن أن لا يتصور التردد إلا
 بأن يتحقق الألفاظان والوقوع لا يتصور ما بين متعلقهما بل بما هو قولهم قالوا أم القوت في
 متعلقهما حال التخصيص فالحال المصنف في صورة الشك كذا في صورة التوهم والتخصيص حال
 المصنف مع أنها غير متحقق في الواقع كذا في الشك في المصنف على ما هو المتصور

اشارة الى انه غير المتحقق وهو المتحقق لكن المستحالة والاشارة الى ان مقتضى
في الشبهة ان هذه القضية هي كذا كذا تبين ان كل ان الكمال بالذات لا يمكن ان يكون
الى ان كانت القضية هي بالذات الكمال العقد المنعقد عن المجموع والمجموع والمنعقد
فالمعنى هو مقتضى القضية الى القضية المستحالة بالذات لان كلية هذا المعنى
الى ان هذه الاشياء حاصل بدون وساطة الغير بالذات اه لان هذه الاشياء كافي
في تحقيق ذلك المعنى بدون الاحتياج الى شيء اخر بالعرض اه بغير عرض المعنى كمال
اه لان القضية لم بغير عرض المعنى المستحالة بالذات بل حصل الغير الاشياء
المستحالة بغير ذلك والمعنى هو كذا لان لا يحصل المعلومات بدون ادراك الوقوع
كل في كمال الادراك مستحالة الغرض لم يتصور ذلك بخلاف الاجماع اه بالمصنف
انها من اهل الاجماع بحيث قد غلبت راي الايقاع الوقوع اي لا شرط او شرط اما لا واما
في تحقيق هذه الحقيقة اي حقيقة القضية فمقتضى معنى الكل اقول وبه تبين ان كذا
ما قيل في كذا اقول للمصنف اقول في قصير السماع قول المصنف اقول فمقتضى معنى
الكل اه غير محتاج اليه بل كذا لان كذا في كذا القليل فلهذا في الحقيقة غير مسلم لانه تجوز

بأنه لا يمكن من الكمال بالذات ثم يبين الكمال والوجود في غير القاضية به. أقول حاصل جواب
القائل من غير وجه كذا على ما دللنا على العاروق أن القضية فرض تلك المعلوماً في الحقيقة فتوالت
الوجود منها لأنها لا توجد كالأشياء وإنما هي تلك الكتابة فلا بد لتوحيدها بالوجود باعتبار الوجود
حكما الذي قد وجد في جميع القضايا الكلية لا يمكن كونهما يكون صدق القضية على تلك المعلوماً
مفروض كجمل الأفعال وهو معنى الاتباع لا جعل الوقوع وقولنا هذا إشكال في معنى
معنى وهو أن القضية مجموع المعلوماً لكنها من اللوازم الدورية للحكمة التي هنا طرأ الوقوع ^{الاتفاق}
وقوت اللوازم غير مبرهن بالشروط بعد تقرير المبرهن وقوله كما في الجوابات من غير فرق كما
الشرط بعد الوقوع والاتفاق في الجبورية في اللوازم بما فيه مفصل عن طبيعة المبرهن وهو ^{نقصها}
فجوابات أيا أقول ويستعين بآراء الكمال في الوجود من الكمال بالذات لا يجوز أن يعد
ثم ينبغي أن يكون القضية بمعنى قابلية أنه صادق أو كاذب من اللوازم الدورية للحكمة ثم أقول مستحينا
بأنه تعالى أنه لا يشترط قوله من الرتبة فلا شك في أنه لا يبرهن وأعرض المصنف عن ذلك البتة بوجه
كل ما في القضية ليست منشطة التخصيص بعد المعلوماً ولا يحتاج إلى غيره سواء كان شرطاً أو
من الأجزاء الوجودية لأنه فرض أن جميعها ^{منها} شرط ^{شروط} كما عرفت أنه إن شاء الله

[illegible]

بالحج سلب العلم ان يحصل المقام بسبب المرام ان ملازمه الذي ذهب اليه ان لفظ هو
موضع الرجوع ليس رابطا من حقيقة واطلاق فهم المراد بل سبيل الاستقار وقا لفظا على التام
ان القول يكون هو فاما كما لان اختلاف فراد التذكير والتأنيث والازاد والتثنية والجمع
فراد الرجوع واستفاده الحكم بدون ذكره سيحدي على عدم كونه مستقرا لفظا الرب للربط
واي دليل على ادعاء قائل الفاضل عبد العلي عد هو ان الروابط مخالف لما اجمع عليه ان الوترية
وهم والحمد لله في باب القول بكونها مشتركة بين المرجع ونسبة او بكونها واقعية تفسيرا
كأنه اهل اللغة ومخالفة للرضي وحده من دون تغيير فجد اقول وبه شيئين لولا اعتبار من المحقق
للدواني على ذلك فتمسك بقول الشيخ والرضي فختلف كما انهم يظهر كون هو الا على المرجع في
الاستعمال الوترية فامر الشيخ اما لفظ الرب فربما عدت الروابط على تقدير لفظه من لفظه واما
كقولك زيد هو حي فان لفظ هو جازت لا يدل لنفسه على ليدان ان زيدا هو امر لم يذكر
به لفظه واما يقال هو الي ان يبرج به فغير حجت على ان يدل بذاته وانه كما قلنا لم يثبت
بالادلة لكنه ليس بالادلة وانتهى على الرضى فليس معنى البصر ما ان انه حرف وقال كما
الرجوع من ايمان الفاضل وضع التباس بين اللفظين بالوصف وهذا هو معنى وفي

الرجوع من ايمان الفاضل وضع التباس بين اللفظين بالوصف وهذا هو معنى وفي

اعني عادة المعنى في غيره عارضا فلو اطلع منه كبس الاسمية لكن بقي فيه تصرف والاسمية
 في الحالة الاسمية اعني لونه مورد مقتضى مجموعا وذكرا وحيثما وخطابا واثباتا لم ير فيه
 في غيره ان يمتنع في الدواعي الوضعية اجتماع اهل الزينة على ان اسم فلهذا لم يرد كونه اداة عند
 المنطقين بل هو اداة في حال اسلم كتحقيقه وهو عند تحقيق المقال اكثر المحققين آه
 بعض المحققين مثل السيد الزاهد وغيره بدل من الواضحة الظاهر ان ضمير الغرض عند اللغاة
 يدل على الحقيقة في الكلام والوقوف بين النعت والتميز دلالة تضمنه آه فانه لما دلته
 على المشوب دلالة التسمية لا يمتنع من المفهوم المشوب لفظه اه لتلخيص القول في حال
 المشوب في المشوب عليه كما بان الالفاظ والادعية في القضية فكل ما ينبغي ان يكون اللفظ
 والادعية التسمية لفظا فدلالة التسمية آه لانها وضعت عند من اللفظ عليه وغيره فدلالة
 على التسمية فخرج عن الموضوع له الدلالة له لا انما على السند والسند عليه بالوضع
 للشيء له فانه لا يمتنع الجمع بان كل لفظ على هذا الوزن حكمه ذلك وكذلك كل اسمية يكون على
 هذا البرهان لا يمتنع ان كانا كالتسمية آه والافعال المتعادلة وسائر الافعال المتعادلة
 بدون كان ولعل وجهه انه في كل اسمية لا يمتنع من التسمية في الجملة

معجزة

فيكون

تفعية له جازية يكون جازية من المستند المستند اليه
يقرب بقية قوله فاعلم بالبرهان اليه المرجع والمطلب
بحال المصنف ان
حكمه في القاضي في نفس هذا الجدل الفعلي والاجاب بان لا يقبل اذ هي من غير ما
البركات التي هي مخرجة لموت بالملكيات التفسير الا ان لم يحكم بان يكون اما من غير ما
او في ماله وقد يتكلف انها غير معتبرة خاتما مما لا يتقدم بها الا حصة انتهى حال الفاصل الا
مع القضية ان الحكم فيها اني صدق ثبوت الشيء سواء كان على طريقتي او على ما كان عليه
او على طريقتي الا ان تراعى ان قوله فاعلم بالبرهان اليه المرجع والمطلب
بما عليه الفعلي كما هو قول المستبين طهرا بان لا يصدق التحقيق الذي ذهب اليه المصنف
خارجا عن ان قوله فاعلم بالبرهان اليه المرجع والمطلب على ان التوجيه
لا يمكنه خروج النقص الى الغرض في توجيه القاضي هذا والله اعلم بالصواب ما دل له
مقتضى على الارتباط بين الشرط والبرهان فليس تحت الاكرام او معنى قولهم خانت طائفتي فانظروا
من التاويلات امثل انكر ان ما تحت ملكا او انت تكرر او يقع منك الاكرام
او في ذلك ما دل له ان الذي هو ان من تحت ملكا او انت تكرر او يقع منك الاكرام

صورتهما والتمتع بهما فيكونا كونهما في غيرهما لا يكونا كونهما في غيرهما
 الشرطية نسبة التقدير او انحصار القيمة في جهة واحدة بالضرورة انما هي النسبة
 باعتبار ذلك انما هو بالنسبة في جهة واحدة لا يتصور الاتحاد بينهما انتهى في تصور مجموع الشرطية الى جهة واحدة
 بعد مقابلة المصالح المتقابلة بينهما لا لا اتفاقا فلا يحصل التوافق عند التعلق بالاعتبار
 ان باقية انما يمكن التوافق في جهة واحدة بالنسبة الى جهة واحدة بل بين الشرطية والواقع
 بجزء من القول وبما يستعين بالمنطق في الواقع من اهل الرواية والمنطقين اعني نزاع الحكم
 لا يطلق النزاع حتى يرد في الشرطية بالضرورة بما في غيره بان اعتبار ان انتفاء التقيد في
 جميع الاوقات الواقعة لا يخل من انتفاءه في اوقات التقديرية حتى يزيل انتفاء التقيد
 مطلقا لا يخل للانتفاء في جهة واحدة انتفاء المطلق للتقديرية في بعض الشرطية اقول
 لا على الإطلاق بل اذا لم يرفع التقيد للمطلق كما لم تزل بالاعتبار في جهة واحدة من جهة واحدة
 لم يكن ممتنعاً فكيف يقدح في اقول وبما يستعين في الانتفاء لان التقيد اذا كان واقعاً للمطلق
 لا يتحقق التقيد لان المطلق في جهة واحدة يخل في قاعدة الاستثناء اخلل ولو كان يمتنع بالتقدير
 ولا يلزم انتفاء المطلق انتفاء التقيد في جهة واحدة بالاعتبار في جهة واحدة بالاعتبار في جهة واحدة

انه قد ثبت ان كل ما هو في نفسه متعلق بالصدق والخطا في نفسه
 لا لمرور ما فيه من غير ان يتغير النفس الثبوتية او اي النفس الاخرى في المطلق اما بعد
 الثبوتية النفسانية فكيف يمكن من الواقع نفس للغير بحيث يحكيه فيها او نفس للغير
 في النفس بحيث يحكيه آية او ما يكون زيد قائم كاذب فيه من واقع الحكاية وهي الثبوتية في
 الواقع ولا يكون في حقيقة قائم في النفس كاذبا بالملحوظة كحكاية من الثبوتية في النفس
 كما ان الحكم في الحكاية مرتبة على قدر مرتبة في الشرطية لا شك لان الظاهر اما اليوم او غير
 غير ما لا لان يكون الحكم في مرتبة عليه على غير ما لا يري اني حكم قولك انك انك انت
 على اني في نفسي انما انما هو في نفسي لان الحكم الشرطية على الشرطية خارج عن
 الشرطية لان في قولك زيد قائم في نفسي لا يتصل ان يكون في مقدم الشرطية كمرتب
 وما قيل ان وجه خروج عن الصواب انه لا يمكن الا في اللفظ فان معناه زيد مطلق القيام
 خلاف الحكم بمرور العلم بالصواب فيقول لا بد ان يكون في اللفظ اللفظ في الواقع بحيث
 يحكيه انا والقيام فلا بد ان يكون في اللفظ اللفظ في الواقع بحيث يحكيه انا والقيام
 بالوجه في ذلك لا ملحقه في كلامهم لان الحكم في ذلك هو في نفسه لا في الاول ان يقال

ان زادتم ان المعارف معلول للخطية لا لاولها بوقت قال القضاة الحقيقة
كما زاده لان في مرتبة الوجودات ليس النشوت الالفاظيات لا للوجود من كذا يحتمل ان
لا يكون قابلا في الواقع حاصل هو ان الشارع من قول بعض الاكابر ان مفاد القضية ثبوت
الشيء للشيء من نفس الوجود مفاد لمطلق الثبوت والامكن كاذبة قلنا مسلم ان
الحكاية عن عالم التقدير وان كانت تلك الحكاية غير متعارضة فليعمل مراد السيد
السيد ان قول القاطع بعد في الشرعية لا يخبر انه اذا كان الفوق على الحق والمحقق
القول بان المراد من الحق التحقيق بعد كمن الشارع دفع الاحتجاج المعجها في
لحق المقيدة اعني كونه تاما وقوت محمارة لان المحمارة والماضية كلاما مضيقا
بمجموع القطع اه لان الاحكام من عالم التقدير تجوز في عند الاثر قطعية المصنف في
الادوات التقديرية اه فالتعاضد اعني قد علم برهان احراز القعدة اذ رجح الى احتمالية
فليس يتعلق بل يخص بالشرعية التي حكم فيها بين المقدم واللاحق والاختصاص والتحليل والتقدير
ثبوت شيئي بشي من الواقع مقيد بالوقت ووجد فلا يكون بين الحكم المحملي المقيد وبين الحكم الشرطي
فرق فقلنا قول ولا يستلزم شيئا من الادوات التقديرية بل يتعلق بالشرعية بل المراد ان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المرحوم شيخنا الفاضل في الدين والمروءة الميرزا محمد باقر الحلي رحمه الله تعالى
 في جواب سؤال من سأل عن صحة قولهم لا يجوز أن يكون الشيء متبعا
 لغيره في الوجود بل هو متبوع له في الوجود. والوجه في ذلك أن
 المتبوع لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده بوجود المتبوع
 عليه. فلو كان الشيء متبعا لغيره في الوجود لكان وجوده
 وجودا مستقلا. والوجه في ذلك أن المتبوع لا يكون له وجود
 مستقل بل هو وجوده بوجود المتبوع عليه. فلو كان الشيء
 متبعا لغيره في الوجود لكان وجوده وجودا مستقلا. والوجه
 في ذلك أن المتبوع لا يكون له وجود مستقل بل هو وجوده
 بوجود المتبوع عليه. فلو كان الشيء متبعا لغيره في الوجود
 لكان وجوده وجودا مستقلا. والوجه في ذلك أن المتبوع لا
 يكون له وجود مستقل بل هو وجوده بوجود المتبوع عليه.

[illegible]

لست ببالعقل وجميع اعمالي بتقليد من قبله ولا احد من اولادك من تقدير
هو كما في حكم اعتبار التعديلات كذلك في عالم التقدير بل في العالم حقيقة الحال
والتي انا في الحقيقة انما لست اريد ان اقول الحقيقة ما ذهب اليه المنطقيون بان
اتباع اللزومين لزوم الشكل الاول بهي هو انما يتبعه قانون طبيعي من هذه
نحو ما ذهب اليه اهل الارب الى العالم في الانتاج من هذه المذهب الى الارب قري الى ان
كلما كانت الشبهة في كونها في النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كان العالم مضمنا
به فكلما كانت الشبهة في كونها في النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كان العالم مضمنا
والعالم مضمنا في وقت وجود النهار فانه لا يلزم من هذا المعنى الذي هو ان لا خلاف في وقت
ظلمة النهار في العالم الا انما في معنى التعليق الذي ذهب اليه المنطقيون في الشرائع
لا يختلف بين اللزومين في حقيقة التعليق فانها واحدة في جميعها وان كان الشروط كالطرف
في هذا عالم وانما في الحقيقة في هذا الانتاج على كل التقديرين في هذا العالم
وهو من الصفات بل هو احدنا على اقل وجه يستلزم علينا ان لا نخرج من اللزومين في
التعليق في ارضي في ام الدنيا في الطرفين خلافا على ترك الصفة على الشرائع في هذا العالم

الاول في بيان علم بالصدق عليه الروح المعنوية من كل المصنفات من بعض الفضائل وهو ان القياس لا
 في انما يقع اذ كانت الشرطية على المنطق ودونها الى الوتيرة فان يكون شيئاً بشيئاً من القيد
 لا يلزم من انقار التقدير اللهم الا ابتلاء خطا ودية التقدير ليشتمل هو لان العلم لا حقيقة
 في غاية المنطق من الى المعالي في عالم وانما حاكم اه فانها مخصوصان مع انهما ليسا
 في هذه اه في المعنوي احكام العموم اه بحد خط الاطلاق في عنوانه كانت الثبوت
 الكسوة للطبيعة باعتبار خصوص فان قلت ان موضوع الطبيعة يتحقق متحقق غرضه في انما
 الا وهو كلف لا يسري حكم الفرد اي الكتابة اذ لا الطبيعة اذ الحقيقة الطبيعة يتحقق الفرد فالحق
 للعلم متحقق بتحقق الخاص ولا يسري احكام خصوصية الى العالم كما وصف العموم
 وكون الحانية والمقصود اه حال السيد القابل ان مقبول هذه احتية ليست
 فان ما وجد احتية الاطلاق فيه كونه هو ما قبلها ولا تعليلها فان احتية العقلية لا
 التناقض في تبيان موضوع القضية الطبيعة عن موضوع غيرا وقد جعل بان القسم القضية الى
 القسم هو بالنظر الى الموضوع ولا تعليل فيه فان الانسان لا يقيد بالوحدة الذهنية اي هذا
 القيد التقديري ليس انما عند كونه الانسان قضية طبيعية واما ان هذه احتية

[illegible]

(١٠٠)

لا صلاح إلى الوصف وهو في أدنى حال لا يخرج عن مقتضى ما في النفس من ضرورة أن
ترب اعتبار النفس الطبيعية والطبيعية حيث تقوم لا يتغير مع المصنف ليصلح مرجعاً
لاعتبار الطبيعة واعتبارها باعتبارها لا تطابق على الأفراد مع أن فيه خلاف على ما هو
المرتب فأكبر من عبارة المطول أن لا يخرج لا يتغير مع المصنف على الأفراد مع أنه لو
هو أن اشتراك في المصنف لا يخرج عن الاختلاف في الأفراد وهو كونه الامارة بقسمها في الأفراد
تفكر في المقام والظاهر أن المبدأ لا يخرج عن التقسيم اه لان المحصورة
ما حكم فيه الأفراد وفيه كمية الأفراد فخرج قسم آخر وهو ما حكم فيه الأفراد ولم يمان كمية
الأفراد والقدر ما لم يتغير صوابه على الطبيعة التي حكم فيها على الطبيعة لبطر الوحدة التي
خرجت قضيتها وهي التي حكم فيها على النفس الطبيعية بدون تلك الحقيقة والمتاخرين لم يوافقوا
أما وكلام البعض أنه كلام العلة القطب الذي والسيد الشريف في شرح التسمية
وكانت فيه إشارة إلى الموضع الأشاره ذكر القائلين بعد ذكر مذهب المتأخرين دون
القائلين بالحققة الطبيعية اه فان السامع متحقق بتحقيق انما هي في الحقيقة
والصدق من جهة الحكم والطبيعة على الأفراد بحيث الاعتبار اه في الطبيعة فالقوله

لغيره الموحدة التي هي خاتمة من الطائفة من حيث هي
كما انما هو واقع المبدأ في حق خرد ويطبق بانتهاء خرد مطلق بدون حدود ولا توارد الحق في
الاستبعاد كما لا يخفى لم يقع في القيد او قيل وقع من الشئ في بعض اقسامه انتهى
لا بد لطلب صحة النقل من القابل وغيره قد يرصد يمكن ان يقال ان الشئ انما ينفذ في القابل
والقيد في القابل في الامور المطلقة ليس بعبارة المصنف اه كما عرفت ان
هذا القيد يراه لان فيها يمكن على الاغراض لا ولم يرد في العلم لا لطلب الحق لا لطلب
والاكتفاء حقيقة المبدأ في العلم حقيقة كذا قد مر في بيان غرضه على ما شئت
القد مر في بيان غرضه في العلم في المبدأ بان ما قاله غير سديد فانه ان اراد بالجمهور
المطلق لا لا يحصل بوجه ولا ينفذ في العلم ان الاغراض مجزئة مطلق بعد المعنى ان اراد
بالجمهور المطلق لا لا يحصل بوجه وان حصل بوجه في العلم امتناع الحكم عليه اقول وبه
لست ممن يرى كذا في بيان ان الاغراض لم يحصل بوجه في العلم لا لطلب العلم لا لطلب العلم
العلم حتى يحصل في العلم من العلم من الحكم على الجمهور المطلق كما لا يخفى من تأمل غرضه
كما انما هو واقع المبدأ في حق خرد ويطبق بانتهاء خرد مطلق بدون حدود ولا توارد الحق في

[illegible]

[illegible]

ان ما روت انه لا يمكن الحصول على الحقائق وتوحيدها في الوجود فخر لا بد اجتهاد مقابلة الله
مكلف بغير وان ارادت انه لا يمكن الحصول على الحقيقة من حصول خبر متقدم بل هو ان امر الواقع
الافعال مكلف بكون ما قلنا لما تفتت الى شئ لم يحصل لنا بوجه الوجه ووجه
الوجه ايضا بان هذا اللفظ فخر لذلك المعنى عليه بالذات لانه بالذات فرع العلم
لاننا لم نعلم الاشياء الا بحكم عليها فما يكون معلوما بالذات كحصولها على بالذات دون
الثبوت له ولذا قد حكم على الاشياء المعروفة بالباطل الحقيقية مطلقا له على الاشياء
الايجاب بثبوت المحمول للموضوع بالذات متى يكون للمعارضة وجه فربما بعض الثبوت
وقد يقال فغلب على ذلك ان يكون النتيجة والمقدّمات متخالفات في الثبوت بما يكون
في المقدمات بالذات وفي النتيجة بالوجه كقولنا الانسان اعمى وكل انسان متحرك
فيلتزم بعض الاشياء متحرك مع ان الضرورة حكم بالتناقض وهو جاب بالنسبة ذلك الحكم
يكون الضرورة ضرورة العلم بالبرهان ان ذلك حكم الاخر ليس في الوجود
الوجود في الحقيقة بغيره لا يمكن بوجهه الكتاب بوجود نفسا انفرادا له واعتراض عليه عليه
ان المحمول قد يكون من اللازم ان لا تضاد في كونهما بالبرهان في وجوده بالمتن